غيره وليث شجري اذا كان الرجل اسم جنس يصح ان يوصف فيتعادمنه بحسب
المعنى المركب منهما او بحسب احدهما واعلم ان الصفة في المعنى غير الصفة في
اللفظ هي لفظ قايم ولما اثبتنا باسم الفاعل لعدم اتيان وصف الذات
بالمصدر اذ لا يصح ان تقول مررت بزيد القايم فاحتجنا الى الاتيان
بالاسم الدال على الذات باعتبار الصفة في اللفظ لا يمكن اجراوها على موصوفها
الا بذكر ما يدل على ذاتها واذا تقرر هذا فالحقيقة والمجاز قد علمت انهما
لفظان فالمحكوم بكونه مجازا انما هو اللفظ وكون المقصود انما هو الصفة
لا يقضي بان اللفظ لم يستعمل مدلوله اصالة لغيره نعم لو قال اذا كان
مدلول المشتق مركبا فالتجوز فيه يكون باعتبار الصفة فقط بان يكون
الصفة التي اشتق الاسم منها في الجامع وهذا هو الذي يشير اليه الذهن
لانك اذا شبهت زيدا بالقايم فالظاهر ان تشبيهه به في القيام لان ترتب
الحكم على الوصف يشعر بالعلية فان كان المصنف يعني بكون الاستعارة تبعا
ان المقصود انما هو الصفة في الغالب فنحن نسلم ذلك وقد يكون التشبيه
باعتبار الذات والصفة فيكونان مقصودين بان يجعل الجامع تلك الصفة
وامرا اخر سواء كان من جنسي او نوع او غير ذلك على ما سبق في التشبيه
ويحتمل ان يكون الجامع هو امر ذاتي فقط ولا ينظر الى الصفة وجواز هذا
بعيد ولا يكاد يقع وقد يكون التشبيه في المشتقات والاستعارة فيها
بحسب الزمان كاطلاق الضارب على من وقع منه ضرب ماض لا باعتبار
اطلاقه عليه لانه كان عليه فان ذلك مجاز مرسل باعتبار تشبيه حالته
بعد الضرب بحالته ضاربا فهي استعارة باعتبار الصفة وأما قولهم في حد اد
فياض ان فياضا صفة لجواد هو احد المشتقين وقيل انهما صفتان للجامد
قبلهما وعلى القولين فليس مما نحن فيه لان ذلك في الصفات النحوية
وكلامنا في الصفة المعنوية وانما تعرض الخطيبي لما قاله المصنف واتباعه
بقوله لان الموصوفية للجوهر لا للعرض فكلام عجيب لانه يقتضي ان لا يجوز
باسماء الاجناس الموضوعة للمعاني وقد مثل هو بها قبل ذلك في هذا الكلام

والمصنف

والمصنف والسكاكي لم يقولا انما يكون للجوهر وانما قال انما يكون للحقايق
اعم من الجوهر والاعراض وقال المصنف نحو بو وباسل لا يصح ان يكون مثالا للمشتق
من الاستعارة لان باسلا معناه شجاع ليس حقيقه في الاسد حتى يستعار لغيره
والظاهر ان نحريرا حقيقة قال الجوهري النحرير العالم ثم يرد على الجميع علم الجنس
فانه يتجوز به قطعا وكذلك يرد عليهم الاسما التي اصلها صفات واستعملت
استعمال الاسما فانها الاشكال ان الاستعارة بها اصلية حتى ان منها لا يحتاج
الى تقدير موصوف قبله بل يباشر العوامل بنفسه كقوله تعالى وله الجوار المنشآت
ان الجواري هنا لا تحتاج الى موصوف قبلها كما صرحوا به واذا سلمت ما ذكرناه
نقل منه الى الافعال والحروف ما يمكن نقله وبالجملة نحن ماشون على ما ذكره الايمة
نعم له والا اي لم يكن اسم جنس يعني والغرض انها استعارة حتى لا يرد عليه الاعلام
فانها ليست مجازات واعلم ان الاستعارات الواقعة ضمايرا واسما اشارات
لها حكم ما يطابقها من ان كانت ضماير وجب رد اليه ان كانت اسما اشارة
والظاهر انها كلها داخلة في التبعية فان الاستعارة فيها باعتبار الاستعارة
فيما ترجع اليه او فيما لا يتجوز بها فان وضعها ان تعود على ما يراد بها حقيقة
ومجازا فاذا قلت رايت اسدا يرمى فاكرمته فضمير المفعول حقيقة لعوده
على مفسره وذلك وضعه واذا قلت يا ايها الاسد الرامي بالنبل مشيرا
الى الانسان فالضمير في ذلك الرامي حقيقة قوله كالفعل يشير الى ان الافعال
استعارتها تبعية فانها انما تستعار باعتبار استعارة المصدر فاذا
قلت نطق الحال فقد استعرت اولا النطق للدلالة ثم اطلقت نطقت بالحال
الدلالة والمشبه به النطق والجامع حصول الفايدة ويرد عليه ما سبق من ان
المجاز لفظ والمصدر الذي هو النطق ثم يلفظ به حتى يكون هو المستعار اولا
ثم اشتق منه النطق وجوابه ان المستعار اولا تقدير لا تحقيقا ثم يلزم ان
يكون نطق الفعل الملفوظ به مستعارا من النطق المجازي والغزالي في طايفة من
الاصوليين يقولون ان المجاز لا يشتق منه ومراد المصنف استعارة الفعل بحسب
مصدره ولا شك ان الفعل يدل على حدث وزمان ودلالته على كل منهما بالتضمن

Copyright © King Saud University